

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٩

بإنشاء صندوق للعلاج الاقتصادى البيطرى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية ولائحته التنفيذية

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٤ بإنشاء الهيئة العامة للخدمات

البيطرية ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

(المادة الاولى)

ينشأ بالهيئة العامة للخدمات البيطرية صندوق خاص للعلاج الاقتصادى البيطرى

ويكون للصندوق فرع فى كل مديرية من مديريات الطب البيطرى بالمحافظات .

(المادة الثانية)

تتكون موارد الصندوق من :

١ - حصيله أجور العلاج الاقتصادى للحيوانات والدواجن والى يصدر بتحديد

قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع المحافظ المختص

٢ - المنح والهبات والوصايا التى يقرر مجلس إدارة الهيئة قبولها لصالح أغراض

الصندوق ، وذلك فيما عدا المنح والهبات والوصايا التى تدخل ضمن موارد الهيئة العامة

للخدمات البيطرية وفقا لقرار إنشائها .

٣ - الموارد الأخرى التى قد تخصص لأغراض الصندوق .

(المادة الثالثة)

تخصص موارد الصندوق للأغراض الآتية :

- ١ - توفير العلاج البيطرى بنفقات اقتصادية .
- ٢ - توفير الأدوية والمستحضرات الطبية البيطرية ووسائل علاج العقم والتلقيح الصناعى .
- ٣ - توفير وسائل النقل الخاصة بالخدمات البيطرية وقواعد الغيار اللازمة لها وإصلاحها .
- ٤ - استكمال الوحدات البيطرية وتجهيزها .
- ٥ - صرف حوافز للعاملين فى مجال هذه الخدمات والأجهزة بالمعاونة ، وذلك لايجاوز ٢٥٪ من حصيلة أجور العلاج الاقتصادى .

(المادة الرابعة)

يكون للصندوق موازنة خاصة يتم إعدادها وفقا للقواعد المنظمة لإعداد الموازنة مة للدولة ويعرض مشروع الموازنة السنوية والحساب الختامى للصندوق على مجلس رة الهيئة لإقراره وعرضه على وزارة المالية .

ويتم تضمين الحساب الختامى للهيئة العامة للخدمات البيطرية بكل من إيرادات استخدامات الصندوق وتخضع إيرادات واستخدامات الصندوق لرقابة الجهاز المركزى اسبات .

ويكون للصندوق حساب خاص بالبنك المركزى المصرى أو أحد بنوك القطاع م بعد ترخيص البنك المركزى وموافقة وزارة المالية ويرحل فائض الحساب من مالية لأخرى .

ويصدر بتنظيم العمل بالصندوق وقواعد الاستخدام قرار من وزير الزراعة بناء عرض مجلس إدارة الهيئة العامة للخدمات البيطرية بالاتفاق مع وزارة المالية .

(المادة الخامسة)

تتولى إدارة الصندوق لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير الزراعة وتكون برئاسة س مجلس إدارة الهيئة العامة للخدمات البيطرية ، وتتولى إدارة كل فرع من فروع ندوق بالمحافظات لجنة يصدر بتشكيلها قرار من المحافظ المختص وتكون برئاسة مدير ب البيطرى بالمحافظة .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره م

صدر برئاسة الجمهورية فى ٥ رمضان سنة ١٤٠٩ هـ (١١ أبريل سنة ١٩٨٩)

حسنى مبارك